مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

المقاومة تسقط منظومة ردع العدو وتكشف نقاط ضعفه

1 – مدخل:

تُستخدم استراتيجية الردع من أجل منع الخصم أو العدو من القيام بعمل عدائي عبر الإشارة له بأن الرد سيكون قويًّا وسيتسبب له بضرر فادح. ويقوم الردع على الوسائل التي يمتلكها الطرف الذي ينفّذ التهديد ومدى استعداده للقيام باستخدامها والقدرة على جعل التهديد يُؤخذ على محمل الجد من قبل الطرف المُهدَد، فالردع يُستخدم للتأثير على قرارات الطرف الخاضع للتهديد ومصالحه الاستراتيجية. وهو ما تحاول "إسرائيل" القيام به منذ نشأتها. وقد نمت استراتيجية الردع مع بداية الحرب الباردة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، والصراع على مناطق النفوذ والمصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، حيث اعتمد الطرفان على استخدام استراتيجية الردع من أجل عدم الوصول إلى حرب شاملة قد تودي إلى دمار كلتي الدولتين. من هنا ظهر سباق تسلح فعال وتطوير للوسائل القتالية، وامتلاك السلاح النووي والسيطرة على المزيد من مناطق النفوذ ونشر السلاح فيها.

ينقسم الردع إلى أربعة أنواع أساسية، أولاً: الردع الشامل، والذي يمتنع من خلاله الخصم عن القيام بهجوم شامل على الطرف الرادع. ثانيًا: الردع الانتقائي، إذ يمكن التعاطي مع هز محدود للوضع العسكري القائم لا يصل لمستوى حرب شاملة. ثالثًا: الردع المباشر، ويعني منع الخصم من المساس بالطرف الرادع، أو منع تغيير الوضع القائم بين الرادع والمردوع. رابعًا: الردع غير المباشر، ويعني منع الخصم من المساس بحليف الطرف الرادع. واعتمدت "إسرائيل" منذ تأسيسها على العديد من الاستراتيجيات الأمنية، تركَّزت غالبًا، وفي ظل غياب تسوية للصراع العربي الإسرائيلي، على أساسين، هما: استراتيجية الردع، وهي تفعيل قوة محدودة لبلوغ هدوء لأطول فترة ممكنة، واستراتيجية الحسم، إذ تكون نتائجها طويلة الأمد ولكن ثمنها باهظ جدًّا. وقد شهدت "إسرائيل" نقاشًا موسعًا في العقد الأخير حول نجاعة إستراتيجياتها الأمنية، وبالتحديد قضية الردع.

ووصل النقاش إلى ادعاء العديد من المحللين والسياسيين أن قوة الردع الإسرائيلية انسحقت قبيل الحرب الأخيرة على لبنان عام 2006، إلا أن إسرائيل استطاعت ترميمها أثناء الحرب بفضل قدرات سلاح الجو الإسرائيلي. ثم عاد النقاش من جديد حول قوة الردع الإسرائيلية وبالتحديد بعد حروب غزة الثلاث، في ظل اتهامات داخلية بأن استراتيجية الردع الإسرائيلية تحتاج إلى تغيير جوهري حتى تكون فاعلة ومؤثرة وخاصة مع تنظيمات المقاومة. فهل تراجعت –فعلاً– قوة الردع الإسرائيلية؟

لقد بنت إسرائيل عقيدتها العسكرية على مدى تاريخ وجودها منذ العام 1948 على ثلاثة مبادئ:

1 – الردع، لإيجاد توازن رعب يمنع العدو من التفكير في الدخول في مواجهة عسكرية.

2 – الانذار المبكر، أي المبادرة في الهجوم ونقل المعركة فورا إلى أرض العدو، وتحييد المدنيين اليهود في الكيان عن تداعيات الحرب.

3 – الحسم، لا مجال للقادة الاسرائيليين لخسارة أية حرب، والتطورات الديناميكية في الشرق الأوسط، اضطرت إسرائيل لإدخال مصطلح جديد إلى هذه العقيدة، وهو الدفاع. في ظل تطور القدرات الصاروخية في المنطقة، فإسرائيل ستكون مضطرة لإيجاد سبل جديدة للدفاع، وتحديدا الدفاع عن الجبهة الداخلية، أي السكان المدنيين الذين سيدخلون إلى المعركة في لحظاتها الأولى في الحرب القادمة.

بعد حرب لبنان الثانية العام 2006 ، تشكل شعور في إسرائيل سموه باسم "خيانة القوة"، أي أن الطرف الآخر قادر هو أيضا على تحقيق انتصارات، وأن لا مكان مستقبلا – لـ "عدم انتصار" آخر – أمام العدو. وفي السياق تحدث وزير الدفاع ورئيس الحكومة الأسبق ايهود براك في مقابلة مع صحيفة يديعوت احرونوت بما معناه أن ثمة ضرورة لتجنُّب خوض حروب إضافية مع المقاومة، وإن اضطرت إسرائيل إلى ذلك، فيجب عليها أن تحاول تأجيل موعد المعركة. بالتالي عبر براك هنا عن فهمه العميق بأن أي "عدم انتصار" آخر في إسرائيل، سيصيبها في الصَّميم وقد يؤدّي إلى نهايتها.

وفي رد على ما تحاول القيادة الإسرائيلية تصويره عن مناعة قومية لدى الجمهور الإسرائيلي، لفت الكاتب الاسرائيلي عاموس هرئيل في صحيفة هآرتس إلى أن ردود الفعل الإشكالية للمدنيين في الشمال في ضوء الهجمات الصاروخية خلال حرب لبنان الثانية، والهرب الجماعي لسكان النقب في ضوء قصف حماس خلال عملية «الجرف الصامد»، أثبتت أن الجبهة الداخلية الإسرائيلية تتمتع بقدرة منخفضة، ومقلقة، على المواجهة.

وهكذا استطاع هرئيل أن يجرد القيادة السياسية الإسرائيلية التي تحاول التخفيف من وطأة امتناعها عن المبادرة بفعل قيود الردع المضاد، وخاصة أنه رأى أيضاً أن اداء صناع القرار ينطوي على اعتماد سياسة الاحتواء، بعد التخلي عن سياسة الهجوم المضاد والمبادرة منذ حرب عام 1967. ويندرج ضمن مبدأ التراجع عن سياسة الخيارات الوقائية والاستباقية، عزوف إسرائيل، برأي هرئيل، عن العمل على تحييد قدرات فصائل المقاومة في غزة، عبر «حفر العوائق البرية السلبية، ذات التكلفة الهائلة، والفعالية المشكوك فيها. وكما هي الحال في كل مقاربة انتقادية، يحرص الكتّاب والخبراء الإسرائيليون على إحداث قدر من التوازن في الصورة تفادياً لانعكاساتها في الداخل الإسرائيلي. وهكذا ختم هرئيل أنه في حال إطلاق الصواريخ من الشمال والشرق والجنوب ضد إسرائيل، فإن إسرائيل ستفوز بهذه المعركة، لكن بعد سقوط عشرات آلاف القتلى في صفوفها.

من ناحية أخرى اقترح البروفيسور دافيد اوحانا من جامعة بن غوريون في النقب، في كتابه "آخرُ الإسرائيليين"، بناءَ مفهومٍ جديد للإسرائيلي الجديد. وفي مقدمة الكتاب يقول اوحانا "هذا الكتاب وُلِد بعد كتابي السابق "الرمز والذاكرة"، الذي بحث في موضوع خصخصة الرموز الموحدة وخصخصة الذاكرة في المجتمع الإسرائيلي (مطالبة المجموعات المختلفة في إسرائيل بطرح روايتها من جديد)، هذا الأمر ولَّد النقاش الحالي حول خصخصة الهوية الإسرائيلية وضرورة البحث عن هوية جديدة مركّبة من خمسة مركَّبات أساسية: محاولة دائمة للوصول للديمقراطية والنِضال من أجل السلام وقيمة مضافة من خلال المبادئ اليهودية وتواصل إقليمي شرق أوسطي مع المحيط، وتكافل اجتماعي داخلي.

إن أقوال أوحانا الآنفة الذكر تتَّفق مع مخاوف العديد من النُّخب الثقافية في إسرائيل، حول أن استمرار إسرائيل في الوجود، ليس أمرا مفروغا منه وأن الخَطر على البقاء نابع أيضا من التحولات العسكرية في المنطقة، ولكن الخلل الأساسي إنما يكمن في حجم التناقُضات غير العادية، التي تختزنها إسرائيل في جبهتها الداخلية، وفي أن المجتمع الإسرائيلي، إن لم يصل إلى صياغات جديدة تحدِّد هويته وأولوياته، فإنه غير قادر على حمل هذه التناقضات لسنوات قريبة قادمة، وبادرالصحافي الاسرائيلي رازي بركائي الى أبراز الإخفاقات العسكرية للجيش الإسرائيلي، واستهلها بالحديث عن حيثيات هزيمة حرب تشرين الأول 1973، وما أثارته من انتقادات وما كشفته من ثغرات استخبارية وعسكرية آنذاك. ثم جاء على ذكر انتفاضتي الشعب الفلسطيني في عامي 1987 و2000، وما حققتاه من إنجازات عسكرية وسياسية، أثبتت فشل الجيش الإسرائيلي في ردعها

وفي منْح الإسرائيليين الأمن، على الرغم من الممارسات الوحشية (سحق العظام) التي انتهجها هذا الجيش والتي فضحت حقيقة العنصرية والهمجية الإسرائيلية للرأي العام العالمي. ثم عرض الكاتب الدروس التي خرج بها الجيش من الانتفاضتين، ولعل أبرزها قناعة الإسرائيليين بأنه: لا يوجد حل عسكري للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وأن الاحتلال لا يمكن أن يستمر للأبد. كما طرح الكاتب الأخطاء التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي، سياسيا وتنظيميا، في تعامله مع الانتفاضتين، معددا الخسائر التي ألحقتاها بسمعة الكيان ومعنوياته وكان أهمّها الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، وفقدان الشعور بالأمن لدى سائر سكان "إسرائيل". واستكمل الكاتب عرض إخفاقات الجيش الإسرائيلي أمام مقاومة حزب الله، خاصة في حرب تموز 2006 وقال: سياسيا، فشلت المراهنة على عملية سياسية في لبنان تضعف مكانة حزب الله الداخلية. ومن الناحية الاستخبارية، أخفقت أجهزة الاستخبارات في جمع معلومات عن قوة حزب الله العسكرية النوعية، وحجم استعداداته. أما على الصعيد العسكري، فقد كشفت الأحداث عن عدم استعداد الجيش الإسرائيلي للحرب، من ناحية التجهيزات والتدريبات.

ميدانيا شكل اعتماد الجيش على سلاح الجو خطأ فادحا، كما جرى الحديث عن فشل أداء القيادات العسكرية في ساحة الحرب. وأضف إلى ذلك أن القيادة الإسرائيلية لم تكن تملك رؤية واضحة عن حجم وشكل وأهداف حربها على لبنان. وهذه الإخفاقات أضعفت الروح المعنوية الإسرائيلية، واستدعت اعادة تقييم للحرب، واستخلاص الدروس والعبر منها. وفي ختام الفصل الثاني عالج الكاتب أسباب إخفاقات الجيش الإسرائيلي. فالجيش بات يعاني من جمود وتخلف في الذهنية العسكرية، ومن تراجع عدد الجنود المشاركين وساعات الخدمة. كما أن استمرار المواجهة بين الجيش والمقاومة لعقود أدى إلى حالة إحباط لدى الإسرائيليين. وقد عرض الكاتب أقوال 15 شخصية سياسية وصحفية بارزة في "إسرائيل"، أجمعت على فشل الجيش في القضاء على المقاومة، لأنها عقيدة معنوية كامنة في وجدان الشعبين الفلسطيني واللبناني، وليست مجرد بنية مادية تدمّر عسكريا وانتهينا.

2 – في ظلال ردع حزب الله:

شنت "إسرائيل" منذ عام 2006 أربع حروب ضد فصائل المقاومة، الأولى كانت عام 2006 ضد حزب الله في لبنان، والثانية والثالثة والرابعة كانت ضد فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة في أعوام 2008، 2012، 2014 على التوالي. ومثلت تلك الحروب اختبارًا جديدًا لـ"إسرائيل" التي دخلت في مواجهة تنظيمات، وليس جيوشًا منظمة كما كانت عليه الحال في حروبها الثلاث الأولى مع الدول العربية. ورغم أن تلك التنظيمات ترفع شعار القضاء على "إسرائيل"، إلا أنها عمليًّا لا تمتلك القوة التي تمكّنها من ذلك.

في الوقت نفسه، لم تستطع "إسرائيل" حسم أي من المعارك مع تلك التنظيمات، سواء حزب الله في الجنوب اللبناني، أو التنظيمات الفلسطينية في قطاع غزة، وبالتحديد حركة حماس. كان الاعتقاد الإسرائيلي السائد أن سيطرة حماس على قطاع غزة، سيدفعها إلى عدم الانجرار لمعارك ضد "إسرائيل"، وأن الحركة ستفضّل ضبط النفس. إلا أن الأمنيات، أو على الأقل التوقعات الإسرائيلية، باءت بالفشل، باعتبار أن حركة حماس في غزة لم تقف مكتوفة الأيدي، ولم تفضّل ضبط النفس اللامحدود في مواجهة "إسرائيل". وانطلاقًا من عدم قدرة "إسرائيل" على حسم المعارك مقابل تنظيمات المقاومة، وفشل استراتيجيات الردع الجارف والردع المحدَّد والردع الإستراتيجي، انتهجت "إسرائيل" العديد من إستراتيجيات الردع كما يلي:

أولاً: استراتيجية عدم الخضوع، وتتمثل في عدم خضوع "إسرائيل" لتنظيمات المقاومة، وتقوم على تخفيف حدّة المواجهة وخلق قوة ردع، والامتناع عن حسم المعارك التي سيكون ثمنها باهظًا جدًّا. والهدف منها تقصير عمر المواجهة، وتدفيع الخصم ثمنًا قاسيًا كوسيلة لمنعه من افتعال مواجهة مع "إسرائيل" في المستقبل.

ثانيًا: استراتيجية جز العشب، وتتمثل في قيام "إسرائيل" بضبط النفس إلى حد كبير مقابل تنظيمات المقاومة خاصة الفلسطينية، إذ لا تقوم "إسرائيل" بالردّ على أي عمل هجومي، على أن تقوم في كل فترة بردّ قاسٍ وقوي، تضْمَن من خلاله ردع الخصم بشكل فعال وتقليم اظافره إلى حد كبير، مع إرسال العديد من الرسائل التي أبرزها أن القضاء على "إسرائيل" أمر غير ممكن.

ثالثًا: تكريس استراتيجية عقيدة الضاحية، وتتمثل في تفعيل إسرائيل أكبر قوة عسكرية ممكنة، خاصة القصف الجوي، وذلك للمساس بالمناطق الحيوية لتنظيمات المقاومة، كما فعلت إسرائيل في مواجهة حزب الله عام 2006 وكما تفعله في قطاع غزة. ويعتقد الجيش الإسرائيلي أن المواجهات القادمة يجب أن تشمل قصفًا مكثفًا

لأي منطقة تنطلق منها الصواريخ باتجاه إسرائيل، والهدف منها إنهاء الحرب بشكل سريع، وردع الخصم من افتعال أي حرب قريبة في المستقبل.

رابعًا: استراتيجية منع استعادة القوة، وتهدف إلى منع تنظيمات المقاومة، وبالتحديد حركة حماس، من استعادة قوتها الهجومية، وإبقاء وضعها الاقتصادي والسياسي ضعيفًا.

وبالعودة إلى استراتيجية "إسرائيل" التي تهدف بالمجمل إلى منع تنظيمات المقاومة من العودة إلى المواجهة، حتى وإن قامت إسرائيل بانتهاكات معيّنة، فقد استخدمت "إسرائيل" استراتيجية الضاحية، من خلال القصف المكثف للمناطق السكنية، بهدف ردع حزب الله، وإيصاله إلى الاقتناع بأن الحرب مع "إسرائيل" ستكون تكلفتها باهظة جدًّا.

عمليًّا ساهمت النظرية بجلب الهدوء إلى حد كبير في شمال إسرائيل، فقد اعتبرها إيهود أولمرت رئيس الحكومة الاسبق أنها أنجح حروب إسرائيلن إلا أن ذلك لا يعني أن "إسرائيل" بالفعل استطاعت أن تردع حزب الله، الذي يواجه حاليًّا العديد من التحديات، على رأسها مشاركته في الحرب السورية، لذلك فإن من يضمن حدود "إسرائيل" في الشمال ليس قوة الجيش الإسرائيلي فحسب، بل أيضًا ما يعاني منه حزب الله من مشاكل داخلية، ووفق الكاتب الاسرائيلي "هينكين" فإن ذلك لا يعني أن حزب الله تقبل حقيقة وجود إسرائيل واستمرارية قيامها.

3 – "إسرائيل" ردعت الدول ولم تردع التنظيمات:

لم تستطع "إسرائيل" منع المواجهة مع تنظيمات المقاومة في غزة، فقد اعتقدت أن تحمّل حماس المسؤولية عن السكان في غزة سيمنعها من الدخول في أي مواجهة مع "إسرائيل"، وذلك انطلاقًا من حالة الضعف التي تواجهها الحركة، والوضع الاقتصادي الصعب في غزة، وكذلك القطيعة السياسية من الدولة الأكبر على حدودها: مصر.

لقد أثبتت حرب عام 2014 أن التنظيم بات أكثر قوة من الماضي، وبالتالي استطاع أن يكسر النظرية الإسرائيلية الهادفة إلى منعه من استعادة تسلحه. علاوة على ذلك، استخدمت إسرائيل استراتيجية الضاحية خلال الحرب الأخيرة على غزة، ولم يظهر على تلك التنظيمات أنها ارتدعت، إذ إن رفض المبادرة المصرية

هو بحد ذاته دليل على ضعف الردع الإسرائيلي. ولذلك، بات الاعتقاد في إسرائيل أن ردع الحركة في غزة ينبغي أن يكون من خلال تقديم العديد من التسهيلات، بحيث سيصبح للحركة ما تخشى عليه. وهنا يظهر إقرار إسرائيلي ضمني مفاده أن توالي الحروب على غزة، يؤكد أن الردع الإسرائيلي غير ذي صلة. وبالتالي تجد "إسرائيل" نفسها بين مأزقين، فهي من ناحية ستظهر بأنها خضعت لتنظيمات المقاومة إذا قدّمت بعض التسهيلات، لكنها من ناحية أخرى ستضطر إلى مواجهة جديدة إذا استمرت الأوضاع على حالها، مما يعني ثبوت فشل نظرية الردع، ومن الممكن أن تكون الحرب أشد من سابقاتها في ظل الحديث عن تطوير المقاومة لوسائلها القتالية، من خلال حفرها للأنفاق وتطوير قوتها الصاروخية. وفي السياق يلخص "عاموس يدلين"، رئيس معهد الأبحاث القومي، فشل نظرية الردع الإسرائيلي، فيرى أن الحروب الثلاث الأخيرة على قطاع غزة، لم تُثنِ خصوم "إسرائيل" عن مواجهتها والاستعداد لمواجهات قادمة، رغم الأفضلية التسليحية، والدعم الأمريكي الواضح لـ"إسرائيل"، والحصار المفروض على غزة، وأن الحرب الأخيرة عام 2014 تميزت بتعادل استراتيجي بين الطرفين.

لم تكن قضية الردع الإسرائيلي بعيدة عن النقاش الرسمي، ولم تُخفِ قيادات كثيرة تخوفها حيال تآكل قوة الردع الإسرائيلية. فقد اعتبر "أفيغدور ليبرمان" زعيم حزب "إسرائيل بيتنا"، في خطابه في المعهد القومي للدراسات الأستراتيجية، أن الحرب على غزة عام 2014 ساهمت في سحق قوة الردع الإسرائيلية، وأن ضمان قوة الردع يجب أن يكون من خلال تحقيق حسم عسكري وتحقيق أهداف الحرب التي لم تتحقق.

كذلك تقاطع "يائير لبيد" زعيم حزب "يوجد مستقبل" إلى حد كبير مع ليبرمان، فقد اعتبر أن تزايد قوة التنظيمات المعادية لإسرائيل، وارتفاع منسوب العمليات العدائية ضدها من الضفة المحتلة، وفشلها في التعامل مع الملف النووي، كل ذلك يشير من وجهة نظر لبيد إلى تراجع قوة الردع الإسرائيلية.

علاوة على ذلك لم يُخْفِ بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، أن هدف إسرائيل من الحرب الأخيرة على غزة هو ترميم قوة الردع الإسرائيلية، وهذا بحد ذاته يشير إلى شعور "إسرائيل" بتراجع قوّتها الردعية، فلم تعد تهنأ بفترات طويلة من الهدوء منذ عام 2006.

صحيح أن "إسرائيل" لا زالت تحتفظ بأفضلية معينة في ساحة المواجهة، وذلك بسب امتلاكها قوة تسليحية أفضل، وقوة جوية متميزة، إلا أن كل ذلك لم يسهم في إقناع خصومها برفع الراية والاستسلام لها. ورغم أن

"إسرائيل" منذ نشأتها وحتى نهاية الستينيات من القرن الماضي امتلكت قدرة واضحة على الردع وحسم المعارك، إلا أن تلك القدرات بدأت بعد ذلك بالتراجع تدريجيًّا، لدرجة وجدت إسرائيل نفسها في العقد الأخير، ورغم التفوق الكبير، عاجزة عن تحقيق ردع فعّال، بل تعدى الأمر ذلك لتصبح "إسرائيل" وفق "شاؤول شاي" رادعة ومردوعة.

يعتمد نجاح قوة الردع على الوصول في نهاية المطاف إلى ترتيبات سياسية معينة، تفضي إلى إنهاء النزاع أو الصراع، ودون ذلك فإن قوة الردع الإسرائيلية لن تضمن استمرار الهدوء، فسوء الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة، والحصار السياسي الممارس ضدها، قد تكون شرارة الحرب القادمة، لذلك برز في الآونة الأخيرة بعض الأصوات التي تطالب بتحسين الأوضاع في غزة، كضمان لاستمرار الهدوء في الجبهة الجنوبية. ويمكن القول إن "إسرائيل" استطاعت بناء قوة ردع منعت خصومها على مستوى الدول العربية من انتهاج سياسة هجومية ضدها بعد حرب 1973، إلا أنها فشلت في تثبيت فترات طويلة من الهدوء.

في الوقت نفسه، تقر "إسرائيل" أنه من الصعب ردع خصوم على مستوى تنظيمات كحزب الله وحركة حماس، بسبب العقيدة القتالية التي تؤمن بها، والأهم من ذلك، فإن العامل الأبرز في ضعف الردع الإسرائيلي هو عدم قدرتها في العقد الأخير على حسم أي من المعارك لصالحها، إذ إن فقدان الحسم ساهم في فقدان الردع لجزء كبير من قيمته، رغم الأفضلية التي تتحلى بها على المستوى العسكري.

في لبنان 2006 لم تمض ساعات على نداء الانتصار من قبل الرئيس بري وسماحة السيد حسن نصرالله ، حتى كان عشرات آلاف النازحين الجنوبيين يزحفون إلى مدنهم وقراهم المدمرة والمرزوعة بالقنابل العنقودية والصواريخ والقذائف. وليس خافياً على أحد أن حزب الله استثمر معادلة الردع التي كرسها خلال تلك الحرب لصالح تطوير قدراته العسكرية والصاروخية طيلة السنوات الماضية... وهكذا تحولت فترة الهدوء، وهي قياسية (14 سنة) في تاريخ الصراع اللبناني الإسرائيلي، إلى فرصة لتطوير وتعزيز قدرة الدفاع والرد والردع في مواجهة أيّ عدوان إسرائيلي محتمل ضد لبنان.

لم يثبت أن أحداً في الكيان الاسرائيلي، وربما في لبنان وخارجهما، كان يتوقع، أو يرجّح، فضلاً عن أن يجزم، أنه سيمر 14 عاماً من دون حرب إسرائيلية إضافية على لبنان وحزب الله. ليس لأنّ اسرائيل دولة عدوانية فقط، بل لأن الأهداف التي عجزت عن تحقيقها خلال حرب 2006، وصادق عليها المجلس الوزاري

الإسرائيلي المصغر، بناء على اقتراح الجيش في حينه بحسب (أودي ديكل/ مدير معهد أبحاث الأمن القومي/ 2016)، كانت وما زالت طوال السنوات التي مضت، مطلباً ملحّاً، أميركيا وإسرائيلياً، بدءاً من «سحق» حزب الله، أو على الأقل إضعافه إلى أقصى حد ممكن، وتعزيز مكانة إسرائيل الاستراتيجية في مواجهة الجبهة الشمالية وصولاً إلى تمهيد الطريق أمام فرض الهيمنة الأميركية الصهيونية على لبنان والمنطقة.

مرّت كل تلك السنوات حتى أضحت المؤسستان السياسية والأمنية في تل أبيب أكثر قناعة من أيّ وقت مضى بأنّ أيّ حرب إسرائيلية على لبنان باتت أكثر تعقيداً وكلفة. وبات حزب الله ـ من منظور إسرائيلي ـ قوة إقليمية تشكّل تهديداً استراتيجياً للأمن القومي الإسرائيلي، وتمتد ظلال قدرته الردعية من بيروت إلى طهران.

في المقابل، كان يُفترض بحسب العقيدة العسكرية الإسرائيلية، قطع الطريق على حزب الله في بناء وتطوير قدراته قبل أن تبلغ ما بلغته حتى الآن، مع كل ما ترتّب على ذلك من معادلات إقليمية، عبر شنّ ضربات وقائية واستباقية. هذه الإشكالية كانت حاضرة منذ انتهاء الحرب، وقد عبّر عنها بشكل صريح ومبكر، رئيس أركان الجيش السابق غادي ايزنكوت، عندما كان يتولى قيادة المنطقة الشمالية، وذلك في مقابلة مع «يديعوت أحرونوت» (2008/10/3)، «نواجه صعوبة في ردع حزب الله عن تعظيم قدرته، إنّ ما نواجهه في الحدود الشمالية هو محور يتألف من إيران وسوريا وحزب الله، ولا نملك كابحاً له»، ولفت في المقابلة نفسها إلى أن «فرضية العمل» في الجيش الإسرائيلي في حينه هي أن «الاحتمالات كبيرة لاندلاع جولة أخرى».

مع ذلك، بذلت إسرائيل جهوداً عديدة في حينه لقطع الطريق على المسار التصاعدي لحزب الله، فاعتمدت سياسة حافة الهاوية مع سوريا والرئيس بشار الأسد وحزب الله، تهديداً وتهويلاً، وكذلك عبر سياسة احتواء عربية وإقليمية تهدف إلى إغراء الرئيس الأسد لسحب سوريا من موقعها في محور المقاومة. لكن بعد فشل كل تلك المساعي، انفجرت الأحداث في سوريا في آذار 2011، وهدفت في بعدها الإقليمي ـ الدولي إلى إسقاط سوريا كنقطة ارتكاز في هذا المحور، من خلال إسقاط نظامها وعلى رأسه الرئيس الأسد. وإذا ما تمّ استثناء الأشهر الأولى من الأحداث السورية عندما كان الرهان الإسرائيلي في ذروته على نجاح مخطّط إسقاط الحكم السوري ـ الأمر الذي كان مرجّحاً في حينه وفق تقديرات المؤسسة الأمنية الإسرائيلية ـ كان يُفترض أن تشكّل الحرب السورية، ظرفاً مثالياً للانقضاض على حزب الله في لبنان، الذي ادى دوراً محورياً في مواجهة التمدّد الإرهابي والتكفيري الذي كان يشكل تهديداً وجودياً على لبنان والمنطقة. ومع ذلك، لم تجرؤ إسرائيل طوال

السنوات الماضية من عمر الأزمة السورية، على الانقضاض على المقاومة في لبنان، بل لم تبادر حتى إلى ما دون ذلك، بما فيه توسيع نطاق الاستهداف العسكري المباشر والمتقطع (المعركة بين الحروب)، من سوريا إلى لبنان. ومع أن إسرائيل حاولت ذلك (اعتداء جنتا نموذجاً مطلع عام 2014)، لكن رسائل حزب الله الردعية ـ العملانية (الردّ في مزارع شبعا على عملية جنتا) والمواقف الحازمة (التهديد بردود دراماتيكية) التي صدرت عن سماحة الأمين العام لحزب الله ردعتها، بعدما اكتشفت أن ذلك سيؤدي إلى التدحرج نحو مواجهة واسعة، ستصيب نيرانها جبهتها الداخلية. وجذور هذه المعادلة التي وفرت مظلة استراتيجية ردعية حمت لبنان، وضبطت حركة الصراع مع إسرائيل، انما تعود إلى نتائج حرب العام 2006، التي كانت تحضر كسابقة يُبنى عليها، لدى دراسة أيّ خيار عدواني. وما عزز هذا المفهوم، أنه مهما بلغ تراكم قدرات حزب الله، لم يكن ذلك ليردع إسرائيل من دون أن يكتشف صانع القرار السياسي والأمني الإسرائيلي، وبالتجربة العملية، أنّه لا يملك القدرة على اجتثاث التهديد العسكري والصاروخي لحزب الله، لا بخيارات وقائية ولا استباقية. وبعبارة أدق، إن تعاظم قدرات حزب الله، والحضور الميداني الشجاع لقيادته في تفعيل هذه القدرات إذا ما اقتضت الحاجة، ما كانت لتحقّق مفعولها الردعي من دون أن تقترن بكيّ وعي صنّاع القرار السياسي والأمني في تل أبيب، وصولاً إلى إدراكهم محدودية فعالية خياراتهم العسكرية، في مواجهة الحزب، وهو ما تحقّق في ضوء الانتصار الاستراتيجي والتاريخي لحزب الله عام 2006.

لقد اكتشف العدو أن نموذج حزب الله القتالي يستند إلى إخفاء مراكز ثقله العملانية، وتوزيعها عبر التحول إلى خلايا مستقلة تضيع معها معالم العمود الفقري الحربي لديه، وهو ما يفقد العدو القدرة على توجيه ضربات قاصمة وحاسمة. وأكثر ما تجلت هذه الحقيقة خلال حرب العام 2006، عندما فشل العدو في توجيه ضربة مفاجئة للقوة الصاروخية الاستراتيجية لحزب الله، حملت في حينه اسم عملية "ثقل نوعي". ويكشف امتناع العدو عن شن حرب واسعة خلال السنوات الماضية عن أنه فشل أيضا في توفير أهداف نوعية تتيح له باستهدافها إفقاد حزب الله حرية الحركة على المستوى الاستراتيجي، ومن أجل ذلك، ارتدع العدو حتى الآن عن شن حرب ابتدائية كهذه. وفي ضوء هذه الخلاصات، لم يجد العدو أمامه سوى تحديد أن جمهور الحزب من المدنيين هم مركز ثقله انطلاقا من حقيقة أثبتتها التجارب السابقة بأن استمرار الاحتضان الشعبي الشيعي في أقل تقدير يجعل من المتعذر القضاء عليه. وعلى هذه الخلفية، كان إعلان ايزنكوت، خلال توليه قيادة

المنطقة الشمالية، عن تبني الجيش الاسرائيلي "عقيدة الضاحية". وهو ما طبقته اسرائيل بصيغته القصوى في اعتداءاتها على قطاع غزة، وتحديدا خلال العدوان الأخير الذي حمل اسم "الجرف الصامد". وهدفت قيادة العدو من التلويح بعقيدة الضاحية إلى ردع حزب الله، ليس فقط عن المبادرة الابتدائية، وإنما أيضا حتى عن الرد إزاء أي اعتداءات اسرائيلية محددة. لكن مشكلة الاسرائيلي أن حزب الله راكم قدرات صاروخية على المستويين النوعي والكمي، تطورت بموجبها قدراته التدميرية ودقتها في الإصابة وقدرتها على الوصول إلى أي نقطة في إسرائيل. وهكذا سقطت معادلة سقوط بنايات في الضاحية في مقابل أضرار طفيفة تلحق بالمباني في المدن الاسرائيلية. وتبلورت معادلة جديدة تقوم على امتلاك القدرة على التدمير المتبادل، رغم أن القدرات التدميرية لاسرائيل تفوق بكثير ما يملكه حزب الله. لكن الارتقاء بقدرات الأخير بلغت مستوى كافيا لردع العدو. وهذا ما حصل. ورغم أن الخطاب الاسرائيلي ما زال يلوح باستهداف البنية التحتية للدولة اللبنانية، كجزء من معادلة الردع مع حزب الله، لكن العدو يدرك بأن حزب الله يملك القدرة والإرادة من أجل استهداف النقاط والمؤسسات الاستراتيجية لديه. وبالتالي فإن أي استهداف اسرائيلي للبنية المدنية في الضاحية أو سواها سيجعل حزب الله يستهدف ما يماثله في العمق الاسرائيلي. بتعبير آخر كان ينبغي على إسرائيل أن تدرك إلى حد اليأس بأن أي خيار عملاني لن يمكنها من حماية جبهتها الداخلية من صواريخ حزب الله، وأنه كلما طال أمد الحرب كلما تزايدت الضغوط العسكرية عليها، وهو ما أجمله غادي ايزنكوت في حينه (بعدما تولى قيادة المنطقة الشمالية)، عندما أقر بأن إسرائيل مُنيَت بإخفاقين (في حرب عام 2006) «الأول، اخفاقها بتقصير أمد الحرب، والثاني، استمرار تساقط الصواريخ على الجبهة الداخلية الإسرائيلية طوال 33 يوماً، ولأوسع إطلاق نيران (بالصواريخ) منذ حرب الاستقلال» في إشارة إلى حرب عام 1948. وقد نبع ادراك اسرائيل لهذه المحدودية، بالتجربة العمليّة، من كون معادلة الردع المتبادل في مواجهة حزب الله، ليست بين دولتين تتناسبان في قدراتهما ومزاياهما الاستراتيجية، كما قد يكون قائماً بين العديد من القوى الإقليمية والدولية، وإنما بين كيان إقليمي يحظى بدعم مطلق من الدولة العظمى في العالم، الولايات المتحدة، ويملك قدرات عظمى على المستويين العسكري والتكنولوجي من جهة، وبين حركة مقاومة مميزة في أدائها من ناحية أخرى، وهذا ما لا مثيل له على الإطلاق في أيّ بقعة جغرافية من العالم. والجدير بالذكر أيضاً، أن حجم الهوة بين إسرائيل ولبنان، على المستوى الاستراتيجي بأبعاده الجغرافية والديمغرافية والإمكانات، تجعل من مجرد افتراض معادلة

كهذه، يبدو للوهلة الأولى، كما لو أنه من نسج الأوهام. وبالتالي، لم تكن إسرائيل لتسلّم به، بالاستناد إلى حسابات عددية لقدرات حزب الله ومزاياها. وما كانت لتتكيف معه، إلا بعدما ان اكتشفت بالتجربة العملية، فشلها وعجزها عن اجتثاث التهديد الذي يتجلى في جبهتها الداخلية، (الردع بالتراكم) .

على وقع صدمة النتائج العسكرية والردعية المخزية، أطلقت اسرائيل منذ توقف الحرب، ورشة بناء وتعزيز جهوزيتها العسكرية الهجومية، ومعها جبهتها الداخلية، على أمل أن تتمكن في محطة ما، من تحقيق ما عجزت عنه قبل 14 عاماً، ومن إعادة إنتاج معادلات إقليمية جديدة. لكن بعد مضي هذه السنوات، اتضح بشكل عملي، بأن حزب الله استثمر أيضاً معادلة الردع التي أنتجها وعززها خلال حرب عام 2006، لصالح تطوير قدراته العسكرية والصاروخية... وهكذا تحولت إطالة فترة الهدوء الأمني مع لبنان، إلى جانب كونه بذاته مطلباً وهدفاً استراتيجياً لحزب الله، إلى فرصة أيضاً لتطوير قدراته التي تعزز قدرة الدفاع والرد والردع في مواجهة أيّ عدوان إسرائيلي مفترض على لبنان.

هكذا، تبلور واقع مركب حيث إسرائيل من جهتها، باتت أكثر قدرة وتطوّراً وجهوزية لأي حرب لاحقة، وحزب الله، من منظور إسرائيلي، بات قوة إقليمية، تشكل تهديداً استراتيجياً للأمن القومي الإسرائيلي. وبالنتيجة، إسرائيل أكثر جهوزية لكن في مواجهة حزب الله 2006، وليس حزب الله 2021. والنتيجة التي ترتبت على ذلك، أنه مع كل خيار عدوان عسكري واسع، يُطرح على طاولة المؤسستين الأمنية والسياسية في تل أبيب بفعل تطور سياسي أو أمني ما، تحضر نتائج حرب عام 2006، مضروبةً بأضعاف واضعاف، ما يؤدي إلى الانكفاء والتراجع.

بعد 14 عاماً، بات بالإمكان القول من موقع اليقين، وليس الفرضية التي تحتاج إلى إثبات، أن إبداع حزب الله، الاستراتيجي والتاريخي، أكثر ما تجسَّد في فرض "معادلة ردع" حمت لبنان والمقاومة في أخطر الظروف التاريخية، وهي بالمقارنة بين ظروف لبنان والكيان الإسرائيلي، الإقليمية والدولية والاستراتيجية، كانت معادلة أقرب إلى الخيال.

4 – اشكالية التناقضات الاسرائيلية:

عاشت "إسرائيل" معظم سنوات وجودها في ظل إشكالية الأمن، أي في ظل التناقض بين قوتها العسكرية الهائلة وبين قدرتها المحدودة على توفير أمن حقيقي لمستوطنيها. وتبين الوقائع أن قدرتها على ردع أعدائها عن التفكير بخوض حرب أو مواجهة ضدها تنحسر وتتلاشى خاصة عندما وصلت بالذات إلى أوج قوتها العسكرية، وفي كل مرة تكون النتيجة اندلاع نزاعات مسلحة عنيفة توقع بها خسائر بشرية واقتصادية باهظة وتضعف أمنها القومي.

إشكالية "التناقض" هذه ازدادت حدة وتفاقماً مؤخراً وبلغت مستويات قياسية جديدة. وجذور إشكالية الأمن هذه لا تكمن في كون إسرائيل ليست قوية كفاية، وإنما في القناعة المزيفة التي يؤمن بها جميع مهندسي سياسة الأمن الإسرائيلية تقريباً ومؤداها أن الأمن لا يتحقق إلاّ بواسطة المزيد من التفوق العسكري. وهذا التفوق من المفترض أن يؤدي وظيفته بواسطة إحدى طريقتين: ردع الطرف المعادي عن المبادرة بأعمال هجومية أو – في حال غامر هذا الطرف بإعلان الحرب رغم ضعفه– فتحقيق نصر كاسح وواضح يؤدي، من جملة أشياء، إلى إعادة شحن "بطاريات الردع" الفارغة. ووفقاً لهذه النظرية، فإنه يمكن إقامة أمن إسرائيل على ركيزة واحدة هي ركيزة القوة. وجذور التفكير الإسرائيلي القائم على القوة يمكن إعادتها إلى حزيران 1956، عندما اضطر وزير الخارجية موشيه شاريت إلى الاستقالة من منصبه تحت ضغط رئيس الحكومة دافيد بن غوريون. فقد كان شاريت هو المسؤول الوحيد في الزعامة السياسية الذي طرح بديلاً حقيقياً لسياسة بن غوريون الهجومية تجاه النزاع الإقليمي. وباستقالته اختفت أو فُقدت "الساق" الثانية، الساق السياسية، في سياسة الأمن القومي الاسرائيلي، ونتيجة لذلك تحوّل استخدام القوة العسكرية إلى انعكاس شرطي تقريباً لأية خطوة أو تحرك اعتبرا بمثابة تهديد للهيمنة الإسرائيلية في المنطقة. وهكذا أدى غياب الجهد السياسي والدبلوماسي كوسيلة جدية لتحقيق وضمان الأمن، إلى تعظيم إشكالية الأمن وتضخمها. فالتهديد بالقوة الهدف منه هو توليد عملية ردع مهمتها منع الخصم من تغيير وضع، غير مريح له، بوسائل عسكرية. أما الدبلوماسية السياسية فمهمتها جعل وضع المواجهة أسهل بالنسبة للخصم، بما يؤدي إلى الحد من دافعيته للجوء إلى العنف.

منذ العام 1949 والعرب يلجأون إلى طريق العنف الاعتباطي ليس انطلاقاً من الشعور بالقوة وإنما نظراً لأن الوضع القائم يصبح غير محتمل بالنسبة اليهم. وعلى الرغم من ضعفهم العسكري إلا أنهم يكبدون العدو ثمناً

باهظاً، مع أنهم يتكبدون أيضاً ثمناً باهظاً. والعدو يرفض المرة تلو الاخرى تلافي "الضربة العسكرية" بأسلوب "العلاج الدبلوماسي"، ولا يستوعب الدرس السياسي إلاّ إذا تأكد أنه لا خيار آخر امامه .

هناك مثالان بارزان من الفترة السابقة لحرب "الأيام الستة". الأول يتعلق باقتراح مصري في العام 1965 بدعوة رئيس جهاز استخبارات "الموساد" الإسرائيلي، مئير عميت، للقدوم إلى القاهرة والاجتماع مع نائب الرئيس (جمال) عبد الناصر، غير أن إسرائيل قررت، في أعقاب مشاورات داخلية سرية، رفض هذا الاقتراح، الذي قدم بلا شك بموافقة الرئيس عبد الناصر. فلو كانت إسرائيل استجابت للاقتراح السياسي، وجرى حوار سِرّي بين الدولتين، لأمكن تفادي، أو على الأقل تقليص حجم وأبعاد الأزمة التي أفضت الى اندلاع الحرب (حرب حزيران 1967) بعد مرور أقل من سنتين. والمثل الثاني يتعلق بسياسة التصعيد العسكري التي اتبعها الجيش الإسرائيلي في مواجهة السوريين خلال السنوات السابقة للحرب المذكورة، والتي عكست أيضاً وبشكل واضح نظرية القوة، التي قضت بأن الطريق الأمثل لمواجهة النشاطات "التخريبية" المدعومة من دمشق، هي التهديد بإسقاط نظام الحكم البعثي في سورية. هذه السياسة كانت العامل المركزي لنشوب الأزمة والحرب التي لم تكن إسرائيل ترغب بها، مع أنها تمسكت في نهاية المطاف وإلى حد العشق بنتائجها (أي نتائج حرب 1967). فلقد أثبتت حرب "الأيام الستة" التفوق العسكري المطلق لإسرائيل في مواجهة أي تحالف أو ائتلاف عسكري عربي، وفقد العرب في أعقاب تلك الحرب قدرتهم على تهديد مقدرات ومصالح إسرائيل الإستراتيجية، وباتوا عوضاً عن ذلك تحت تهديد مدافع وطائرات الجيش الإسرائيلي. وفي ظل تلك الظروف كان من المتوقع والمنطقي أن تبلغ قدرة الردع الإسرائيلية ذروتها، غير أن المصريين بادروا في تلك الحقبة بالذات، وللمرة الأولى منذ العام 1948، إلى شن حربين ضد إسرائيل، حرب الاستنزاف وحرب "يوم الغفران" (تشرين الاول 1973).

لقد وفرت حرب عام 1967 لإسرائيل ليس فقط قدرة ردع متطورة، بل وعادت عليها أيضاً بثمار إقليمية كان يمكن استغلالها لإنهاء النزاع بشروط لم تكن إسرائيل تحلم بها. لكن إسرائيل رفضت إقامة و إرساء أمنها على تسويات تقلص دافعية العرب لشن حرب ضدها، وقد وجد ذلك تجليات عديدة أهمها:

▪رفض التقدم نحو إحراز حل على المسار الفلسطيني بعد الحرب مباشرة، وذلك نظرًا لأن ثمن ما سمي "الاحتلال المتنور" بدا زهيداً ويجدر بالإسرائيليين دفعه من أجل الحفاظ على ما يزعمونه من "وحدة وسلامة البلاد والائتلاف".

▪رفض الخيار الأردني بعد أن أعطى الرئيس عبد الناصر الملك حسين الضوء الأخضر بإجراء مفاوضات مع إسرائيل حول مستقبل الضفة الغربية، وقد نبع هذا الرفض من الأسباب ذاتها التي منعت التسوية على المسار الفلسطيني.

▪القناعة (المقدسة تقريباً) لدى القيادة الأمنية الاسرائيلية بأن مستقبل إسرائيل سيتعرض للخطر إذا انتقل خط الحدود الجديد مع مصر إلى الشرق من خط العريش– رأس محمد، وهو الأمر الذي أدى إلى بذل جهود إسرائيلية حثيثة لتخريب أية مبادرة سياسية للتوصل إلى تسوية بين البلدين. وفي هذا السياق أفشلت إسرائيل جميع الوساطات والمبادرات التي جرت في تلك الفترة، مثل جولات (مبعوث الأمم المتحدة) غونار يارينغ المكوكية ومبادرة وليم روجرز والمبادرات (بما في ذلك مبادرة موشيه ديان) التي سعت إلى تسوية جزئية في قناة السويس. ومثل هذا الموقف جاء أيضاً رداً على المبادرة السرية للرئيس أنور السادات للتوصل إلى تسوية شاملة، والتي نقلت إلى (رئيسة الوزراء) غولدا مئير بواسطة هنري كسينجر في نهاية شباط 1973. وثمن نظرية القوة هذه سدد بعد مرور حوالي ستة أشهر (باندلاع حرب تشرين الأول 1973).

لقد كان من المفروض بعد "حرب يوم الغفران" أن تتعّلم إسرائيل درساً بشأن حدود قوتها، إلاّ أن العبرة المركزية التي استخلصتها من تلك الحرب تمثلت فقط في وجوب امتلاك المزيد من القوة. فعملية تعاظم الجيش الإسرائيلي في السنوات التالية كانت ضخمة لدرجة أنها أوصلت إسرائيل إلى حافة انهيار اقتصادي. وهذا الجهد كان يمكن ادخار القسم الأكبر منه لو ساد فهم، قبل مبادرة السادات، بأنه يمكن التوصل إلى سلام مع مصر، وتوفر استعداد إسرائيلي للحد من تهديد الجبهة الشرقية بواسطة اتفاق مع الأردن. عوضاً من ذلك، وبالإضافة إلى الاستثمارات الضخمة في تعزيز وتدعيم القوة العسكرية، حصلت اسرائيل على حرب لبنان (1982) التي كانت ثمرة لنظرية تضخم القوة في أنقى صورها، وإحباط مبادرة لندن، ثم الانتفاضة الأولى التي حاول قادة ورواد مدرسة تقديس القوة مواجهتها بواسطة تكسير عظام الفلسطينيين. وعملية أوسلو، التي هي النتيجة المنطقية لفشل إسرائيل في إخماد الانتفاضة الفلسطينية بالقوة، أُهدرت في نهاية المطاف على يد

أنصار العقيدة القائلة إن السيطرة على "المناطق" هي الكفيلة فقط (على سبيل المثال) بضمان أمن الرحلات الجوية من وإلى مطار اللد. والسنوات التالية قدمت تعبيراً صافياً بشكل مدهش عن نظرية القوة. فمبادرة التسوية التي قادها (إيهود) باراك في صيف العام 2000، أُديرت كعملية عسكرية بكل معنى الكلمة، إذ استهدفت إملاء نتائج المفاوضات على الفلسطينيين قبل أن تبدأ هذه المفاوضات. وفي بداية الانتفاضة الثانية أدى الاستخدام المكثف والمفرط للقوة العسكرية إلى تأجيج الصدامات وتفاقم ما سموه "إرهاب الانتحاريين". وجاء رفض (إسرائيل) التخلي عن التصفيات والاغتيالات ليقضي على فرصٍ عديدة لإنهاء النزاع. وتحديد هدف المواجهة من جانب إسرائيل على أنه "كي الوعي" لدى الفلسطينيين بأنهم لن يحققوا شيئاً بواسطة العنف، تحول إلى أمرٍ مثيرٍ للسخرية عقب الانفصال الأحادي الجانب عن قطاع غزة. وقد تم الانفصال كوسيلة قوة من جانب واحد، هدفها أن لا تضطر إسرائيل لإجراء مفاوضات مع الفلسطينيين حول "انفصالها"، خاصة وأنهم أثبتوا، كعادتهم، بأنه "ليس هناك من يمكن التحدث معه" على حد زعمهم!

الانتفاضة الثانية اندلعت أيضاً عندما بلغت إسرائيل أوج تفوقها العسكري، عقب القضاء على قدرة العراق العسكرية، والمساعدات الأمنية والعسكرية الضخمة التي تلقتها من الولايات المتحدة. لكن وعلى الرغم من هذا التفوق، فإن أمن "مواطني" إسرائيل لم يصل في أي وقت مضى إلى مثل هذا الحد من التدهور (أي خلال الانتفاضة الثانية).

اليوم أيضاً، نجد أن تفوق "اسرائيل" العسكري يعجز عن كبح برنامج الذرة الإيراني والذي من شأنه، إذا ما تحول إلى سلاح عسكري عملي في يد إيران بحسب الزعم الاسرائيلي، أن يضع إسرائيل للمرة الأولى منذ قيامها، أمام خطر وجودي. وعلى الرغم من الإخفاقات الملموسة لسياسة الاعتماد على القوة العسكرية فقط، فإنه لا يبدو حتى الآن أن هناك دلائل أو مؤشرات على انحسار حقيقي لهذا التفكير حسبما يشف عن حقيقتين: أولاهما أن غالبية الجمهور الإسرائيلي تفضل استمرار الانسحاب أو الانفصال الأحادي الجانب عن الضفة الغربية، على طريق المفاوضات مع الفلسطينيين، والثانية رفض إسرائيل الدعوة للجلوس إلى طاولة المفاوضات مع السوريين حتى في ظل استعداد سوريا لإنهاء النزاع مقابل استعادة الجولان كاملا. لماذا؟ لأن السوريين لا يمتلكون خياراً عسكرياً! علما بان الاسرائيليين فكروا بالطريقة نفسها أيضاً لغاية السادس من تشرين الأول 1973.

في الخلاصة أثبت التاريخ والتجارب أن أمن إسرائيل لا يتحقق ولا يتحسن عبر الاعتماد المطلق أو شبه المطلق على القوة العسكرية الردعية. وهذه النتيجة النابعة من حقائق التاريخ والواقع، استمرت في تدفيع اسرائيل الثمن الباهظ نتيجة لتمسكها بنظرية القوة العسكرية الغاشمة المجردة فقط.

5 – " سيف القدس" تخلق حالة إرباك وانتقادات ذاتية:

في ذروة الصدمة التي ألمت بإسرائيل بسبب الصواريخ بعيدة المدى والدقيقة وثقيلة الوزن والمشاركة الواسعة لفلسطينيي الداخل بالهبة الشعبية لنصرة القدس "سيف القدس"، وربما بسبب هذه الصدمة عبر عدد كبير من المعلقين الاسرائيليين عن انتقاداتهم للمستويين السياسي والعسكري نتيجة "الانجرار لحرب أرادتها حماس" وعدم الاستعداد للمواجهة، خاصة فيما يتعلق بتدابير حماية المدنيين في العديد من المناطق والمعركة على الوعي. كما وجه بعض الأوساط السياسية والإعلامية إصبع الاتهام لرئيس حكومة الاحتلال نتنياهو بتوريط البلاد في مواجهة خطيرة من أجل البقاء في الحكم عبر منع المعسكر المناهض له من تشكيل حكومة بديلة لحكومته. ودعا المعلق البارز في القناة 13 إلداد يانيف "قادة رؤساء الأحزاب المعارضة لنتنياهو لتشكيل حكومة وإسقاط نتنياهو الذي يشعل البلاد ومن شأنه استدراج حزب الله ومئات الصواريخ للمعركة في سبيل البقاء في سدة الحكم". وتابع مستعرضا حقيقة ما جرى في غزة بعيدا عن السرب الإعلامي الإسرائيلي: "سنكون عندئذ في الملاجئ ثلاثة شهور. نتنياهو هو مشعل هذه النار بدءا من قيامه وصديقه النائب المتطرف بن غفير بالاستفزاز في الشيخ جراح والحواجز في باب العمود وإلقاء قنابل صوتية داخل المسجد الأقصى وفي رمضان ومن ثم محاولة اعتراض قوافل المسافرين إلى القدس قبل أسبوع. نتنياهو أشعل الحريق". ويؤكد مراسل صحيفة "يديعوت أحرونوت" العسكري يوسي يهوشواع أن جيش الاحتلال لم يقدر جيدا أن وجهة حماس هي نحو حرب وأن ضربة البداية ستكون بهذا الشكل. وقال إن الهدف الذي حدده رئيس أركان الجيش الإسرائيلي للعدوان على غزة هو "عدم الاكتفاء بإعادة الردع وإنما تعزيز الردع. لذلك، وإثر النتائج غير المرضية تم توقع أن تستمر العملية العسكرية فترة حتى الوصول إلى الإنجاز المطلوب"، وتابع "لكن علينا الاعتراف أن نقطة

البداية الإشكالية ستضع مصاعب أمام الغاية الطموحة". واعتبر زميله المحلل العسكري أليكس فيشمان أن إسرائيل الآن في حالة حرب وهذه ليست جولة ولا أياما قتالية، مسوغا ذلك بالإشارة لإغلاق المطار الدولي في اللد واستهداف بنية تحتية إستراتيجية لشركة أنبوب إيلات – أشكلون، استهداف مكثف لمراكز سكانية، هي حرب بين إسرائيل وحماس. وتابع "رفضت إسرائيل توجهات دولية لوقف إطلاق النار وصادقت على درجات تصعيد أخرى في القتال من دون تاريخ لنهايتها". ووجه رئيس الجناح السياسي – الأمني الأسبق في وزارة الأمن الجنرال في الاحتياط عاموس غلعاد انتقادات قاسية لحكومة نتنياهو لعدم تبني استراتيجية للتعامل مع قطاع غزة وقيامها بإضعاف الرئيس عباس والتعاون غير المباشر مع حركة حماس. وهذا ما أكده أيضا رئيس الاستخبارات العسكرية الأسبق رئيس معهد دراسات الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب عاموس يادلين الذي أشار الى ما سماه "نهاية الوهم وعودة القضية الفلسطينية لتنفجر في وجوه الإسرائيليين بعدما ظنوا أنها تبخرت" محذرا من أن استمرار إدارة الصراع تعني تحول إسرائيل لدولة غير ديموقراطية أو غير يهودية.

أما إذاعة جيش الاحتلال فأكدت أن إسرائيل وقعت في مصيدتين الأولى مع صواريخ غزة وقالت إنها تستطيع التعامل وتدبر ذاتها معها بنهاية المطاف لكن المصيدة الثانية أخطر وهي دخول فلسطينيي الداخل على الخط بقوة أكبر مما كان في الانتفاضة الثانية عام 2000 مثلما أشارت هي الأخرى لانهيار مفهوم إضعاف عباس وتقوية حماس ضمن نظرية "فرق تسد" بين الفلسطينيين. واعتبر الكاتب المعلق في صحيفة "هآرتس" روغل ألفير أن ما جري وشاهده الإسرائيليون هو "دولتهم ثنائية القومية الموجودة في ذروة حرب أهلية وتتعرض للتمزيق، تحترق وتدفن تحت خرائبها". وتابع مخاطبا الإسرائيليين ناقدا ومعاتبا "حتى اليوم ظننتم أن مثل هذا يحدث في إفريقيا فقط أو في أمريكا اللاتينية أو في ميانمار. الاختباء داخل البيوت في الليالي ومواجهات وتبادل رصاص في الشوارع وحتى اليوم اعتقدتم أن هذا يحدث فقط داخل القرى العربية ولذا شعرتم أنكم محصنون وحتى اليوم سمعتم عن ذلك من آباء أو أجداد دون شروحات مفصلة". ووجه المحلل العسكري البارز في موقع صحيفة "يديعوت أحرونوت" رون بن يشاي عدة انتقادات ذاتية ضمن مقال بعنوان "عندما ينهار الردع ويتحلل نظام الحكم تتأتى مخاطر الحرب الأهلية". ونبه بن يشاي وهو ضابط في الاحتياط إلى أن إيران التي تراقب فشل المفهوم الإسرائيلي العام وترى مفاجأة صواريخ غزة قادرة على إلحاق ضرر أكبر بكثير بإسرائيل، معتبرا هو الآخر أن فقدان سيطرة إسرائيل مقابل المواطنين العرب فيها يظهر إلى أين دهورنا

هذا النظام الحاكم المشغول بالتمسك بكراسيه". وبالتالي من شأن إيران وحزب الله الاستنتاج بأن ما تستطيع حماس القيام به هم قادرون على مضاعفته مع أضرار أكبر. واشار بن يشاي إلى أن حماس واصلت مفاجأتها لإسرائيل مرة تلو الاخرى وأن هذا ينبغي أن يقلق الإسرائيليين واضاف ان "إطلاق الصواريخ المكثفة نحو تل أبيب جاء تتمة مباشرة لقرار حماس إطلاق صواريخ نحو القدس. وفي الحالتين هناك مثال على تآكل قوة الردع وهذه مشكلة استراتيجية تستدعي معالجتها فورا . واعتبر رون بن يشاي أن استهداف حماس لمركز إسرائيل بالصواريخ دلل على وجود تقديرات استخباراتية معطوبة حول قدرات حماس والجهاد الإسلامي الصاروخية منذ حرب "الجرف الصامد" عام 2014". وقال بن يشاي إن الجيش والمستوى السياسي وأوساطا إعلامية مالت للاستخفاف بقدرات إطلاق الصواريخ الثقيلة بعيدة المدى من غزة حتى وقعت المفاجأة خاصة إزاء دقة هذه الصواريخ وأوزان المواد المتفجرة المحمولة فيها. وتابع "ربما هناك من يدعي أن الجيش كان يعرف ولا توجد هنا مفاجأة ولكن كان ينبغي على المؤسسة الحاكمة تهيئة الإسرائيليين من ناحية الوعي لأن هذه الهجمات كان من الممكن أن توقع عددا أكبر من الضحايا ولكن ما حصل هو ضربة لإسرائيل من ناحية الوعي وإنجاز إضافي لحماس والجهاد الإسلامي". وقال إن الإسرائيليين شهدوا في اليوم الأول من عملية "حارس الأسوار" انهيار المفهوم العام للجيش والمستوى السياسي والقائل إنه كلما تحسنت أحوال سكان القطاع وتم تخفيف ضائقتهم الاقتصادية والصحية ستكون حماس مستعدة أكثر للموافقة على تسوية وتهدئة للمدى البعيد مع إسرائيل". واضاف "باسم هذا المفهوم العام قمنا بتقديم رشاوى لحماس بأموال قطرية وقمنا برد معتدل على استفزازاتها. انهار هذا المفهوم ورفضنا تصديق انهياره بالتدريج حتى جاءت المفاجأة باستهداف القدس وتل أبيب بصواريخ أفهمتنا أن الوضع الاقتصادي المتحسن في غزة لا يقلل من حجم الطموحات السياسية والجهادية لـ"الإخوان المسلمين" الفلسطينيين وحلفائهم ويبقى أن نرجو أن يزال هذا المفهوم عن الطاولة واستبداله بتوجه عملي أكثر واستراتيجي أكثر للقضية الفلسطينية بشكل عام ولغزة بشكل خاص". واشار رون بن يشاي أيضا لمفاجأة فلسطينية ثانية تتمثل بحالة الفوضى داخل البلدات العربية في إسرائيل منوها بأن "المشاركين فيها ليسوا عشرات من المتهورين بل جماهير عنيفة داسوا القانون ومن لم يشارك فيها انتصارا للأقصى لتعرضه للخطر فقد صمت ولم يبادر لوقفها. هذه الحقيقة ينبغي أن تفحص للعمق وتعالج وليس فقط على مستوى الشرطة". وتبنى رون بن يشاي انتقادات آخرين وجهت للحكومة الإسرائيلية بإهمال واقع حياة

المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل وقال إن صرف النظر عن جرائم القتل بينهم يعتبر خطأ لأن الجريمة هناك عادت كيدا مرتدا على الإسرائيليين أيضا وللبلدات اليهودية وللمدن المختلطة كما حصل في اللد والرملة وعكا وحيفا. وقال إن الشرطة ارتكبت أخطاء كثيرة في الأزمة الراهنة وهي تكابد النقص في عدد عناصرها وقدراتها وقامت أوساط يمنية متطرفة بسلسلة استفزازات في القدس ولكن ينبغي أن نعترف بأنهم ليسوا الدافع المركزي للأحداث في القدس وداخل الحرم. وزعم بن يشاي أن ما حصل هو بمبادرة مواطنين عرب في إسرائيل أشعلوا النار ولم يخجلوا من الزعم لاحقا بأنهم ضحية اعتدي عليهم. ويضيف "الأحداث في اللد والرملة والتي أطلق فيها مواطنون عرب الرصاص على رجال شرطة وكذلك حاجة الشرطة لاقتحام الحرم القدسي كل ذلك يدلل على أن تسخين الأوضاع من شأنه أن يؤدي لحرب أهلية حقيقية بين الطوائف وربما هناك حاجة للقيام بخطوات أخرى كإدخال الجيش للفصل بين اليهود وبين العرب في المدن المختلطة لمنع التدهور". وحذر الكاتب من تحديين أولهما ازدياد التوتر الديني بين اليهود والعرب والثاني انحلال النظام الحاكم (حكم نتنياهو) وانشغاله بالكرسي وإهماله الكامل طيلة سنوات للقضية الفلسطينية علاوة على تفاقم العنف والجريمة في البلدات العربية في السنوات الأخيرة. ويخلص بن يشاي للقول "الحكومة في السنوات الأخيرة لم تهتم بكل هذا حتى انفجر الواقع في وجهنا وفاجأنا وينبغي وضع حد لذلك وإسرائيل بحاجة لحكومة سريعا وليس لجولات انتخابية جديدة وعلى الجيش والشرطة فعل كل ما هو مطلوب لترميم قوة الردع المتبخرة".

من جهة أخرى دعا المستشرق صاحب التوجهات اليمينية دكتور مردخاي كيدار للاستيقاظ والاعتراف بـ"دولة حماس" كدولة عدو معتبرا أن الحل الوحيد بتفكيك السلطة الفلسطينية. ويقول في مقال نشرته "معاريف" إن إسرائيل خبرت تجارب مماثلة للأزمة الراهنة التي شارك فيها مواطنون عرب فيها واستنكرت أوساط عالمية مواقفها منوها بوجود مركب جديد غير مسبوق هذه المرة – إنذارات حماس والجهاد الإسلامي لخروج اسرائيل من الشيخ جراح . وتابع "فعلا عند السادسة مساء أطلقوا الصواريخ نحو القدس ولاحقا جاء إنذار الجهاد الإسلامي. هناك جديد إضافي وهو إطلاق صواريخ نحو العاصمة ونحو العمق الإسرائيلي وهذا كان حتى الآن فقط بعد تصعيد في المواجهات السابقة. وتجديد آخر يتمثل بتهديدات مباشرة من قبل الذراع العسكري لحماس الذي ينذر إسرائيل". ويخلص للقول إن "هناك مثلبة بالاعتراف بغزة كدولة تتمثل بكونها جائزة لدولة

إرهاب ومع ذلك هناك امتيازات مضاعفة بذلك خاصة تفكيك السلطة الفلسطينية لقسمين في غزة وفي الضفة ولاحقا إمكانية التقدم نحو حل حقيقي للقضية الفلسطينية– حل الإمارات الثماني واحدة في غزة وسبع أخرى في الضفة الغربية. قيام دولة غزة مع كل الإشكاليات المترتبة عنها سيخدم مصلحة حيوية لإسرائيل وعلى رأسها حل السلطة الفلسطينية وعلى إسرائيل أن تسارع بالاعتراف بدولة غزة قبل أن تطرح حماس إنذارا جديدا مدعوما بصواريخ بضرورة قبولها والاعتراف بها كدولة".

أما المحلل العسكري في صحيفة "هآرتس" عاموس هارئيل فقال إنه في الأسابيع الأخيرة تساءل عدد من الأطراف السياسية والأمنية التي لا تؤيد نتنياهو: هل يصعد نتنياهو المواجهات العسكرية قصدا بهدف الحصول على ربح سياسي. وتابع في تأكيد اتهامه "الكل قال لا. أكثر من ذلك، على الرغم من الخصومة الشخصية بينه وبين غانتس كان نتنياهو ينسق بصورة كبيرة مع وزير الدفاع طوال الأزمات الأخيرة في القدس والمناطق، وأيضا في الساحة الإيرانية.

6 – الارتداع عن الاجتياح البري:

بالتزامن مع استمرار الاشتباك التفاوضي بين المقاومة في قطاع غزة وكيان العدو، وفي ظلّ استمرار تبادل الرسائل النارية المنخفضة الوتيرة، في مرحلة ما بعد معركة «سيف القدس»، لم يكن تهديد رئيس الوزراء الإسرائيلي، نفتالي بينت، بتنفيذ «اجتياح برّي واسع إذا ما اقتضى الأمر»، مجرّد لجوء تقليدي متكرّر إلى سياسة التلويح بالخيارات العملياتية العدوانية، في مواجهة قطاع غزة تحديداً. فهو ينطوي على أكثر من رسالة إلى الخارج في مضمونه وسياقه وتوقيته، لكنه ارتبط أيضاً بمجموعة عناصر داخلية إسرائيلية بدءاً من مؤسسة القرار وصولاً إلى الجيش والجمهور.

لقد اختار بينت التلويح بالخيار البرّي، تحديداً، بعدما تبلور انطباع عام في الداخل الإسرائيلي وفي أوساط الجيش ولدى أعداء إسرائيل أيضاً، بأن القيادتين السياسية والعسكرية مرتدعتان عن الخيار البرّي الواسع في أيّ مواجهة عسكرية، خوفاً من الخسائر البشرية الكبيرة. وهو انطباع لم يتبلور بعد معركة «سيف القدس» فحسب، وإنما تَعزّز في أعقابها واتّخذ أبعاداً إضافية، خصوصاً أن العدو كان قد روّج لعقيدة قتالية تمثّل العملية البرّية ركيزة أساسية فيها. وكان هذا الارتداع عن الاجتياحات البرّية الواسعة بدأ يسلك مساراً تراكمياً،

منذ ما بعد صدمة تجربة لبنان التي حفرت في وعي الجيش وقادته قناعة بأن كلّ اجتياح برّي سيتحولّ إلى مستنقع للجيش الإسرائيلي، وفرصة للمقاومة من أجل اصطياد جنوده، لتتعمّق هذه القناعة لاحقاً في المواجهات المتتالية ضدّ المقاومة في قطاع غزة، وتحديداً منذ عام 2008. أمّا في الجولة الأخيرة، فقد بدا واضحاً أن قيادة العدو لا تثق بسلاح البرّ أصلاً، الأمر الذي دفع رئيس أركان الجيش، أفيف كوخافي، إلى الالتقاء بجنود ذلك السلاح في محاولة لاحتواء حالة الإحباط التي يعانونها، وتحفيزهم بالوعد بأن يكون لهم دور في مرحلة ما من مراحل المواجهة. ومَثّلت تلك «الفضيحة» امتداداً لما سبق أن تحدّث عنه الجيش قبل سنوات في وثيقة داخلية (الأخبار، السبت 9 شباط 2019)، حيث وُصفت حالة سلاح البرّ بأنها كارثية وسيّئة جدّاً، وأن السلاح المذكور لا يعمل، وأن القيادة العليا لا تعتمد عليه.

وتتمثّل خطورة هذه الصورة التي ترسّخت في الوعي الإسرائيلي العام، في أنها بمستوى يهدّد الأمن القومي الإسرائيلي، بخاصة أنه يسلبه ما كان يَفترض أنه إحدى أهمّ أدواته في الحسم العسكري والردع، وهو يمكن أن تتصاعد مفاعيله نحو سيناريوات أكثر دراماتيكية في المستقبل. وفي مواجهة هذا التحدّي الذي يقوِّض صورة الجيش القادر على «نقل المعركة إلى أرض العدو»، تحاول القيادة الإسرائيلية، برأسَيها السياسي والعسكري، معالجة هذا الخلل الجوهري، وهو ما يندرج في إطاره تلويح بينت بالخيار البرّي. وتكمن خصوصية حديث بينت في أنه يأتي بعدما تَبيّن بالتجربة العملياتية، مرّة أخرى، خلال معركة «سيف القدس»، أن سلاح الجو وكلّ الأسلحة الدقيقة لم تنجح في حسم المعركة، ولا في إسكات الصواريخ ولا إخضاع المقاومة ولا إضعاف قدراتها. ولذا، فقد حاول بينت الإيحاء بأن لدى إسرائيل خيارات بديلة يمكن أن تلجأ إليها، وإن ارتدعت عنها سابقاً، هادفاً من وراء تهديده، أيضاً، إلى الضغط على الطرف الفلسطيني في سياق محادثات ما بعد المعركة، والتي جرت عبر وسطاء. ويتزامن تهديد بينت مع محاولة العدو الإيحاء، عبر خطوات عملياتية، بأن المعادلة تَغيّرت، وأنه عازم على الذهاب حتى النهاية إن لم يتوفّر الأمن للمستوطنات الجنوبية. وهو ما تنبئ به الضربات العسكرية المدروسة والمضبوطة التي ينفّذها في مواجهة البالونات الحارقة. مع ذلك، فقد أقرّ بينت، ضمناً، بأن إسرائيل حرصت على تجنّب العملية البرّية نتيجة الخسائر التي ستتكبّدها بفعلها، بقوله: «مثلما لا نحبّ المعركة، فنحن لا نحبّ الاجتياح البرّي»، مستدركاً بـ»(أننا) إذا اعتقدنا أن أهداف المعركة تتطلّب مناورة (برية)، فلن نتردّد في تنفيذها، وستكون ضخمة وقوية». ومع أن أحداً لا يدّعي أن جيش العدو لا يملك قدرات

هائلة على مستوى سلاح البرّ أيضاً، إلّا أن ما لا يستطيع تجاهله أو إنكاره هو أن إسرائيل بذلت كلّ جهودها لتجنّب هذه «الكأس المرّة»، التي قد تتجاوز خسائر تجرّعها قدرة المجتمع الإسرائيلي على التحمّل. ولذا، باتت المعادلة مقلوبة لدى مؤسسة القرار؛ فبدلاً من تحديد الأهداف التي يتطلّبها الأمن القومي الإسرائيلي، ثمّ تحديد الخيارات العملياتية لتحقيق تلك الأهداف، بما فيها الخيار البرّي، ويتمّ اليوم وضع الأهداف على أساس أن لا تتطلّب الخيار البرّي الواسع، حتى لو فشل الخيار الجوّي والأسلحة الدقيقة في تحقيقها. وعلى رغم وجود اعتبارات جوهرية متّصلة بقواعد الاشتباك مع المقاومة في القطاع، في ما وراء خطاب بينت التهويلي، إلا أن هناك أيضاً خلفيات داخلية لا تقلّ أهمية. إذ يحاول رئيس الحكومة إثبات قدرته، على خلاف ما روَّج له نتنياهو، على مواجهة التحدّيات واتخاذ قرارات دراماتيكية، وهو هاجس سيظل يلاحقه ما بقي في هذا المنصب، وما دام شبح عودة نتنياهو حاضراً لديه ولدى أطراف حكومته.

في المقابل، تؤكد المقاومة في غزة، بمواقفها ورسائلها، أنها أبعد ما تكون عن التنازل عن مجموعة ثوابت تتّصل بسلاحها وبالعناوين الحياتية لسكّان القطاع. ومع أن العدو مضطر إلى الاستمرار في ممارسة الضغوط، جرّاء ضيق الخيارات أمامه ومحدوديتها وكلفتها العالية، إلّا أن الجولات السابقة أثبتت أن المقاومة لم تتراجع عن ثوابتها، فكيف عندما أصبحت أكثر تطوّراً وقدرة وخبرة، وبعدما أظهرت بالتجربة الملموسة المدى الذي يمكن أن تبلغه في حال تصاعد المواجهة العسكرية نحو سيناريوات أشدّ وأوسع مدى، وهو آخر ما تريده قيادة العدو.

أخيرا كتب جاكي خوجي (محرر الشؤون العربية في إذاعة الجيش) في صحيفة "معاريف" العبرية يقول: حماس لم تبدأ هذه الحرب فحسب، بل تجرأت وأطلقت الصواريخ على القدس، وبعد توقف المدافع، فإنهم لم ينتظروا طويلًا حتى سارعوا لإطلاق بالونات حارقة، وصدرت من غزة تهديدات صارخة لإسرائيل بأن "يدنا على الزناد إذا تجرأت على الانتهاك في القدس مرة أخرى"، وهكذا مرة أخرى تقود حماس إسرائيل بإرغامها رغم أنفها، وهذه ليست ممارسة قيادة مهزومة أبدًا. التجارب السابقة مع حماس أكدت تآكل العصي التي تمسك بها إسرائيل في غزة على مر السنين، ولعل خطاب يحيى السنوار لأول مرة منذ انتهاء الحرب تعبيرٌ عن التحدي، بما يتفق مع إصرار حماس المتزايد في السنوات الأخيرة على زراعة القلق في صفوف العدو، ومهاجمة

الحمض النووي للمجتمع الإسرائيلي، والوقوف على عيوبه، ربما لأن قيادة حماس تقدّر أن الأسوأ وراءهم، وأن إسرائيل لن تشن حربًا أخرى قريبًا.

إن قدرة قادة حماس على قراءة إسرائيل على مر السنين تحسنت، ثم يقررون أين يضغطون، وبأي وسيلة: بالونات حارقة أو صواريخ أو استخدام وسطاء، وكل إجراء تم تصميمه وفقًا للاحتياجات والتوقيت، ولا تستند تقييمات الوضع في قيادة حماس في غزة لمعلومات سرية، بل تتكون من محادثات وانطباعات نشأت في الاتصالات مع مختلف الوسطاء، وتم جمع معظم المعلومات من داخل الساحة السياسية في إسرائيل.

القيادات في المستويات العليا والثانوية من بينهم في الذراعين العسكرية والسياسية، على دراية بما يحدث في إسرائيل منذ سنوات طويلة من المراقبة، وعندما تُتخذ قرارات في إسرائيل بخصوص حماس، فإنها غالبًا ما تستند لحاجة إسرائيلية، سواء انتخابية أو رغبة بالانتقام، وحين تتخذ حماس القرار الاستراتيجي، فإن ذلك يتم بناء على الإلمام بما يحدث في إسرائيل، ولذلك تتمتع قيادتها بميزة التعرف علينا. وجُلّ قيادة حماس العليا كانت في السجن، ما مكنها من التعرف على الإسرائيليين جيدًا، ويعرف الكثير منهم اللغة العبرية، ما يسهل عملية صنع القرار في حماس تجاه إسرائيل، وفي الحرب الأخيرة لم يتوقع أحد أن تنتصر حماس، لكن قيادتها والجماهير التي شاهدتها في الشارع العربي وأنحاء العالم الأخرى، توقعوا منها مضايقة هذا الجيش الهائل، وتعليمه حدود القوة، وهذا ما فعلته.

أخيرا ختم خوجي يقول: في كل حرب تخوضها حماس ضد إسرائيل تصعد من جديد وترمم جروحها وتخرج أقوى بكثير، وحان الوقت لنسأل أنفسنا ما الخطأ الذي حدث؟ وإذا كان الجيش يتفاخر في نهاية أي عملية من هذا القبيل منذ 30 عامًا بأن مقاتليه يضربون المسلحين ويدمرون بنيتهم التحتية، فلماذا إذًا يزداد هؤلاء قوة؟ لقد بات قادة حماس أقل خوفًا وأكثر جرأة تجاه إسرائيل، وكأنهم فكوا شيفرة الحمض النووي الإسرائيلي، وهم يتقدمون بذلك على إسرائيل جيلا بعد جيل.

7– الردع وتجربة الشهيد علي محسن:

منذ أن قامت إسرائيل بقصف دمشق والتسبب في قتل ناشط حزب الله الشهيد علي محسن؛ شعرت بالمأزق الذي أدخلت نفسها إليه، وعشرات المقالات كُتبت في الصحافة الإسرائيلية التي يتابعها الحزب بدقة من أجل

التأكيد على أن مقتل الشهيد محسن لم يكن مقصودًا، كما أرسلت رسائل تحذيرية عن طريق الأمم المتحدة للحزب مفادها بأنها لم تكن تقصد استهداف الكادر المذكور.

في مسار بناء وتآكل الردع، مر الطرفان بمراحل استكشاف حدود الآخر، ولربما بالفعل كانت إسرائيل صادقة في قولها بأنها لم تكن تعلم بوجود الشهيد، لكنها في الوقت نفسه أيضًا لو علمت بوجوده لاستهدفته؛ ولكنها راضية عن النتيجة بأنها قتلته دون أن يبدو أنه استهداف خاص ومقصود له. بهذه الطريقة، استطاعت اسرائيل أن تضع الحزب في موقف إشكالي مع تعهداته بالرد على أيّ إصابة بشرية لرجاله، واثبتت له بأنها لم تكن تستهدف الناشط، بدليل من الماضي قبل شهرين وبإثبات مصور خلال قيامها بتاريخ 2020/4/15، وخلال سعيها لإحباط نقل عتاد أمني إلى لبنان؛ استهدفت سيارة للحزب لكنها فعلت ذلك بعد أن سمحت لراكبي السيارة بالخروج منها، بل العودة لأخذ العتاد والتأكد من أنهم لم يبقوا شيئًا في السيارة، حتى إنهم تأكدوا من إغلاق أبواب السيارة، وكأن إسرائيل تؤكد لحزب الله أنها لن تمس بهم حتى لو كان على حساب فشل أهداف العملية. انه بالفعل موقف إشكالي بالنسبة للحزب، فهل يقوم برد على مقتل ناشط بالخطأ، خصوصًا وأن الرد قد يجرّ المنطقة إلى تصعيد منفلت غير محسوب؟ هل يقوم الحزب بهذه الخطوة، خصوصًا في ظل زيارة رئيس الأركان المشتركة الأمريكي مارك ميلي لإسرائيل قبل أيام وزيارته لقاعدة "نفاتيم" الجوية، ولقائه مع جميع القيادات الإسرائيلية لبحث موضوع إيران والتحديات الأمنية في المنطقة؟

لا شك بأن منطق الرد لم يكن بالمستوى الذي يعتمد عليه الحزب في تأصيل شرعية تحريك المقاومة، خصوصًا وما زال يخيم فوق رأس سماحة الامين العام السيد حسن نصر الله مقولته الشهيرة بعد حرب لبنان الثانية بانه لو قدّر بأن إسرائيل برئاسة أولمرت وعمير بيرتس ستخوض حربًا على خلفية خطف جنديَيْن لما قام بعملية الخطف. ومن هنا يُمكننا القول بأن الحزب أكثر عقلانية واتزانًا من أن يأخذ المنطقة لحرب يرغبها الكثيرون في العالم ولبنان، من أجل خلط أوراق رتبها الحزب، بحيث أن حضور الإيراني في المنطقة أصبح جزءًا من تشكلها المستقبلي في ظل توزيع المنطقة العربية بين تركيا وإيران وانحسار إسرائيل وأحلافها العرب؛ بل تراجع دور دول "سايكس بيكو" التي شكلت الدول العربية في محيط يتناسب وينسجم مع هدف الحفاظ على الكيان الإسرائيلي. أما بالنسبة لإسرائيل، فمقتل الناشط شكّل فرصة لاكتشاف جدية الحزب والوقوف على توجهاته واستعداده قبل المواجهة الكبيرة، خصوصًا خلال المأزق الاقتصادي الذي يعيشه لبنان.

8 – خاتمة:

عاشت إسرائيل معظم سنوات وجودها في ظل إشكالية الأمن، أي في ظل التناقض ما بين فائض قوّتها العسكرية من جهة، وبين محدودية قدرتها على توفير أمن حقيقي وحاسم لمستوطنيها من خلال الردع، من جهة أخرى. وقد أدّى التطرف اليميني العنصري وغياب الجهد السياسي والدبلوماسي، كوسيلة بديلة لتحقيق الأمن وضمانه، إلى تعاظم إشكالية الأمن. والواقع أنّ التهديد بالقوة هدفه توليد عملية ردع مهمتها منع الخصم من تغيير وضع، غير مريح له، بوسائل عسكرية.

لا تكمن جذور إشكالية الأمن هذه في كون إسرائيل ليست قوية كفاية، وإنما في القناعة التي يؤمن بها تقريبًا جميع مهندسي سياسة الأمن الإسرائيلية، ومؤداها أن الأمن لا يتحقّق إلاّ بواسطة المزيد من القوة والتفوق العسكري. وهذا التفوق من المفترض أن يؤدي وظيفته بواسطة واحدة من طريقتين: ردع قوى المقاومة عن المبادرة بأعمال هجومية، أو – في حال غامَرَ هؤلاء بإعلان الحرب برغم ضعفهم – تحقيق نصر كاسح يؤدي، من جملة أشياء، إلى إعادة شحن «بطاريات الردع» الفارغة.

لم تكن حسابات الردع الإسرائيلي، عبر تاريخ وجود الكيان، محصورة فقط في منع مقاومة الاحتلال من القيام بحرب شاملة أو محدودة، أو بحرب استنزاف أو حرب عصابات غير متناظرة ضده، بل كانت دائمًا تستغل هذا الردع من أجل التوسع والهيمنة وفرض الشروط المجحفة على الجميع. ويبيّن التاريخ أن قدرة العدو الاسرائيلي على ردع أعدائه (المعتدى عليهم دائمًا من قبله)، عن التفكير في التصدي لأطماعه، تنحسر وتتلاشى بشكل خاص، عندما يحاول ترجمة فائض قوته إلى مكاسب سياسية أو اقليمية. وبذلك تكون النتيجة في كل مرة، اندلاع نزاعات مسلّحة عنيفة، واسعة أو محدودة، ذات كلفة عالية، توقع به خسائر بشرية واقتصادية باهظة، وتؤدي إلى فتح تحقيقات ووضع تقارير قاسية تفضح عيوبه ونقاط ضعفه، وتؤدي إلى تآكل صدقية ردعه وأمنه القومي.

الجدير بالذكر أن هناك ثلاثة عناصر عسكرية أساسية ودائمة تؤثر في تماسك الردع الإسرائيلي الآن وفي المستقبل، وهي:

– مشكلة الردع في ظروف سباق التسلح النوعي المفتوح أمام الجميع.

– تأثير التكنولوجيا والأسلحة الجديدة الكاسرة للتوازن على طبيعة الردع.

– تسلّح دول المنطقة بأسلحة غير تقليدية .

بطبيعة الحال، لا شكّ بأنّ ثمّة ارتباطًا وثيقًا بين التفوّق العسكري وقوة الردع وصلابته، وعلى هذا الصعيد سادت الفكر العسكري الإسرائيلي قناعة مزمنة بأنّ هذا التفوق هو الذي سيؤمّن الردع حتمًا. إلّا أنّ اسرائيل أدركت عمليًا، أنّها غير قادرة على ترجيح كفة ميزان القوة العسكرية دائمًا لمصلحتها، ولهذا السبب وقعت في حالة من الشك ومن المدّ والجزر في تصديق قوّة ردعها. فعلى الرغم من أنّ جيشها عمل طوال السنوات الماضية، بمساعدة الكثير من الأصدقاء الأقربين والأبعدين، للحفاظ على تفوّق قدرته العسكرية الأحادية الجانب، ظلّ الأمر من دون جدوى. وعليه فالسؤال المصيري المطروح أمام العدوّ الآن هو: ما هي الخيارات البديلة؟ لا سيّما وأنّ مسألة وجود أو عدم وجود أسلحة نوعية وغير تقليدية لدى أعدائها، تحوّلت إلى مسألة خطيرة ومقلقة، وهذا ما يتكرّر بشكل دائم عبر وسائل إعلامها وعلى ألسنة خبرائها ومحلّليها.

لقد أدرك العدو أنّ قدرة الردع لديه لا تنحصر في البعد العسكري لوحده، بل هي كائنة في ناتج القوة الاستراتيجية الشاملة المتوافرة لديه، وتتضمّن: قوّته العسكرية البحتة، ومكانته السياسية والدولية، وقوته الاقتصادية، وتماسكه الاجتماعي الداخلي إلخ...

خلاصة القول إن تحقيق جميع أنواع الردع والحصول على نتائجها الإيجابية، قد بات أمرًا صعبًا ومعقدًا، فليس للعدوّ أي سيطرة على سباق التسلّح في المنطقة، أو على التطوّرات التكنولوجية الحاصلة في صناعة الأسلحة.

لقد انتهت حرب تموز 2006 بقناعة إسرائيلية مفادها أن لا قدرة لـ"إسرائيل" على تحقيق النصر الحاسم على حزب الله، ومن ناحية اخرى أثبتت تلك الحرب أنَّ حزب الله قوة عسكرية لايستهان بها ولا يمكن إزالتها من خارطة التهديدات الإسرائيليّة. لذا، لجأت المؤسّسة العسكريّة والأمنيّة إلى استراتيجية التعايش مع خطر حزب الله، شرط أن تبقى حالة الاشتباك في الحد الَّذي يمكن تحمّله إسرائيلياً، وفي الوقت ذاته، لا تغير في ميزان التفوّق الإسرائيلي على حزب الله في المدى الاستراتيجي، من خلال زيادة العوائق أمامه لناحية سعيه لتطوير قواه العسكرية، والعمل على نزع شرعيته السياسية خارجياً وداخلياً. والحلّ الذي أوجدته "إسرائيل" للموازنة بين

أهدافها والأخطار التي تواجهها، هو الحفاظ على إدارة صراع محدود منخفض الوتيرة مع حزب الله تحت ما اطلق عليه استراتيجية "المعارك ما بين الحروب" التي تهدف لتحقيق الغايات التالية:

• العمل على تأخير المدة الزمنية لاندلاع الحرب المقبلة قدر المستطاع، مع الحفاظ على الهدوء النسبي الذي يسمح لـ"إسرائيل" بالتعايش معه وتحقيق أهدافها.

• الحفاظ على قوة الردع الإسرائيلي والسعي إلى تعظيمها، رغم إدراكها أن هناك معادلة ردع متبادلة بينها وبين حزب الله تحكمها قواعد مقبولة لدى الطرفين.

• السعي إلى تكريس شرعية "إسرائيل" دولياً، والعمل على ضرب شرعية أعدائها في حال ذهابها إلى أي مواجهة مقبلة.

•بناء القوة والاستعداد للحرب دفاعاً وهجوماً من الجهة الإسرائيلية. وفي المقابل، العمل على منع مسار حصول حزب الله على سلاح كاسر لميزان القوة الإسرائيلي والعمل على عرقلة ذلك.

• توليد شعور لدى حزب الله بالملاحقة من "إسرائيل"، من خلال مجموعة من الأعمال العسكرية والأمنية العلنية والخفية، بما يؤدي إلى اغراق الحزب في شؤونه الداخلية.

في المقابل ان انتقال "إسرائيل" من استراتيجية "المعارك ما بين الحروب" ذات الصراع المحدود مع حزب الله إلى حالة الحرب المفتوحة، يتطلَّب من تلك الحرب أن تحقّق هدفين، الأول إزالة العنف الحالي ضدها أو إيقافه، وهو هدف آني. والثاني هو هدف بعيد المدى، وظيفته خلق شروط عسكرية وسياسية لفترة طويلة هادئة قدر المستطاع ما بعد الحرب.

لا شك بان درجة العنف الحالية بين حزب الله و"إسرائيل" ما زالت في إطار العمليات المحدودة، وعلى فترات متباعدة زمنياً، لكن المؤسَّسة العسكرية والأمنية تعتبر مشروع الصواريخ الدقيقة لحزب الله خطراً حقيقياً لا يمكن التغاضي عنه، ويحتاج إلى معالجات سريعة فاعلة، لما يملكه من تداعيات استراتيجية سلبية على ميزان القوة الإسرائيلية في أي مواجهة مقبلة مع حزب الله.

على المقلب الآخر، لا يمكن للمؤسسة العسكرية غضّ الطرف عن وضع الكيان الإسرائيلي العام في ظلّ أزماته الداخلية المتنوعة، بدءاً من جائحة كورونا، وليس انتهاء بالأزمة الاقتصادية الخانقة، ناهيك بانخفاض مستوى الشرعية الداخلية للحكومة الإسرائيلية، بل خروج التظاهرات اليومية ضد فساد رئيس وزراء الحكومة

السابق بنيامين نتنياهو، الأمر الذي ينعكس سلباً على شرعية اتخاذها قرار الحرب، بكل ما يحمله من تداعيات على الجبهة الداخلية الإسرائيلية، لكن يبقى السؤال الأهم في هذا السياق: ما هي درجة استعدادات جيش العدو للدخول في حرب مع حزب الله قد تتّسع لتصبح حرب الشمال الأولى؟

هنا، تكفي الإشارة إلى أنَّ الجيش الإسرائيلي منذ ما يقارب عامين غير قادر على توفير موازنة خطة "تنوفا" المتعددة السنوات لرئيس أركانه أفيف كوخافي، والتي أعدَّها، على حد زعمه،لاستيفاء قدرات الجيش على تحقيق النصر الواضح في أي حرب مقبلة.

من الممكن قراءة السلوك العسكريّ الإسرائيليّ تجاه حزب الله في سوريا بأنه محاولة إسرائيلية لاستغلال الإشكاليات الاقتصادية والمجتمعية والسياسية في الساحة اللبنانية، وما يعانيه محور المقاومة بقيادة إيران من أزمة اقتصادية جراء سياسات العقوبات الأميركية المتصاعدة في عهد إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، لإجبار حزب الله على قبول رفع مستوى القوى العسكرية الإسرائيلية المستخدمة ضده، بمعنى خلق توازن قوى جديد في إطار استراتيجية المعارك بين الحروب أكثر راحة لـ"إسرائيل"، ويمنحها هامشاً من الفعل العسكري والاستخباراتي أكثر عمقا واتساعاً مما سبق، من دون أن يؤدي ذلك إلى تدهور الأمور إلى حرب مفتوحة معه، لكن إشكالية استراتيجية المعارك بين الحربين تحمل في طياتها دائماً مخاطر تدهور الأوضاع إلى حرب شاملة، وخصوصاً أن التاريخ يقول لنا إن كثيراً من الحروب اندلعت من دون أن يكون لطرفيها رغبة في ذلك.